الأمم المتحدة S/2022/481

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2022
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2600 (2021)، الذي مدَّد فيه المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب المتكامل) حتى 15 تموز/يوليه 2022، وفقا لقرار مجلس الأمن 2476 (2019) الذي أنشئ بموجبه المكتب المتكامل وطلب إليَّ تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ تقريري السابق (S/2022/117) ويُقدِّم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

ثانيا - المسائل السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

2 - استمرَّت الانقسامات السياسية بين أصحاب المصلحة في هايتي فيما يتعلق بطرائق عمليةٍ يمكن أن تؤدي إلى استعادة مؤسسات ديمقراطية تؤدي مهامها على أكمل وجه من خلال الانتخابات، واستمر هؤلاء في العجز عن التوصل إلى اتفاق منشود بشدة بشأن مسار مشترك نحو الإصلاح الدستوري. وواصل رئيس الوزراء، أرييل هنري، تشجيع الحوار من خلال التواصل مع المجموعات السياسية والنقابات العمالية وجمعيات قطاع الأعمال والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وذلك رغم إحراز تقدم محدود بهذا الشأن لأن أصحاب المصلحة لم يظهروا بعد استعدادا لتقديم تنازلات بشأن أي من القضايا الأساسية الخلافية. وفي خطاب توجَّه فيه رئيس الوزراء إلى الأمة في 29 آذار/مارس، أكد من جديد أن التصدي لانعدام الأمن هو الأولوية العليا للحكومة وعاملا رئيسيا لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية. وتمثلت المعضلة الرئيسية في كيفية معالجة أزمة الحكم والمؤسسات في البلد في سياق أمني متدهور.

3 - ونظم المكتب المتكامل لقاءات غير رسمية يومي 21 شباط/فبراير و 9 آذار/مارس للمساعدة في إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة السياسية لتبادل الآراء بشأن مسار مشترك نحو الانتخابات. وجمعت تلك اللقاءات بين مشاركين من السلطات الوطنية وبعض المشاركين بصفتهم شخصية من أعضاء اتفاق

الرجاء إعادة استعمال الورق

11 أيلول/سبتمبر السياسي واللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي (المعروفة باسم مجموعة مونتانا)، وأطراف موقعة على مذكرة التفاهم الوطنية، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

4 - وفي أعقاب هذه اللقاءات، واصل أصحاب المصلحة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني في هايتي الاجتماع واتفقوا في 31 آذار/مارس على تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية والقطاع الخاص. وتتمثل مهمة اللجنة الثلاثية في توسيع نطاق توافق الآراء نحو إجراء انتخابات وطنية. وبحلول أيار/مايو، شرعت اللجنة في إجراء عملية مشاورات على نطاق البلد تتمحور حول خمسة مواضيع رئيسية هي: الأمن، والانتخابات، والإصلاح الدستوري، وترتيبات الحكم، والمسائل الإنسانية. وتشاورت اللجنة الثلاثية مع محاورين من مختلف الفئات السياسية وشرائح المجتمع المدني، بما يشمل ائتلاف البرلمانيين السابقين، وممثلي حركة الاحتجاج على تحالف النفط الكاريبي، والموقعين على اتفاق مونتانا، والسلطات الوطنية، وأعضاء مجلس الشيوخ الـ 10 الشاغلين لمقاعدهم، والأحزاب السياسية غير المنحازة. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت عشرات المجموعات من قادة المجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية الإقليمية، والسلطات المحلية في مشاورات أجريت عبر الإنترنت في جميع أنحاء البلد. وأعرب رئيس الوزراء عن تأييده للجنة الثلاثية وشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل معها.

5 - وفي الوقت نفسه، وبعد أشهر من الاتصالات الأولوية وغير المثمرة في كثير من الأحيان، عقد رئيس الوزراء سلسلة من المحادثات المباشرة مع قيادة مجموعة مونتانا، التي اقترحت طرائق جديدة لإعادة إطلاق المفاوضات الرسمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة مطروحة ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت تلك المحادثات الثنائية ستؤتي ثمارها.

6 - وفي 31 آذار/مارس، استضافت البعثة مأدبة غداء مع نساء من هايتي لمناقشة التحديات المطروحة أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبناء على تلك المناسبة، استضاف المكتب المتكامل في 7 نيسان/أبريل ندوة حضرتها وزيرة شؤون المرأة وحقوقها. وتوّجت الندوة، التي اشتركت في تنظيمها عدة منظمات نسائية ودعمتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، سلسلة من المشاورات التي عقدت في جميع أنحاء البلد لجمع توصيات مراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الحالة الأمنية الراهنة. وسلط المشاركون الضوء على أهمية الخفارة المجتمعية واقترحوا أن تقيم المؤسسات الوطنية الرئيسية شراكات مع المجتمع المدني لتنظيم حملة وطنية لمناهضة العنف. كما أدانوا الفساد وحثوا الحكومة على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات البالغة الأهمية في قطاع القضاء.

7 - وفي 21 نيسان/أبريل، وخلال اجتماع افتراضي لشركاء هايتي الدوليين استضافته فرنسا افتراضيا، شدَّد وزير هايتي للشؤون الخارجية والشؤون الدينية على أن التصدي لمسألة الجريمة وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد شرطان أساسيان لإجراء الانتخابات. وفي خضم استمرار عدم اليقين بشأن التوصل إلى توافق قوي في الآراء بشأن مسار الانتخابات، لم يعين رئيس الوزراء بعد أعضاء جددا في المجلس الانتخابي المؤقت في البلد، وهي خطوة رئيسية في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في 11 أيلول/سبتمبر. بيد أن مكتب رئيس الوزراء عين في 1 حزيران/يونيه موظفا مسؤولا عن الإذن بنفقات المجلس الانتخابي المؤقت، وهو تعيين يهدف إلى تيسير دفع مرتبات موظفي الانتخابات واستئناف المجلس لعملياته الأساسية بعد أشهر من التوقف عن النشاط.

8 - وعلى الجبهة الإقليمية، حضر رئيس الوزراء وعدد من أعضاء مجلس الوزراء الاجتماع الثالث والثلاثين فيما بين الدورات لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية المعقود في بليز يومي 1 و 2 آذار/مارس. واعتمد المشاركون بيانا أعربوا فيه عن القلق إزاء المأزق السياسي الذي طال أمده، والأزمة الإنسانية المستمرة، وتزايد انعدام الأمن في هايتي، والتبعات العائدة على المنطقة من جراء تفاقم عدم الاستقرار. وعقب الاجتماع، أعلنت الحكومة عن تعهد بقيمة 45 مليون دولار من قبل مصرف التنمية الكاريبي للمساعدة في التعافي من الزلزال على مدى الفترة 2022-2026. وفي 3 حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء، قبل مغادرته بورت أو برانس للمشاركة في مؤتمر القمة التاسع للأمريكتين، المعقود في لوس أنجلوس في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه، عن أنّه سيناقش مع الأطراف الشريكة المسائل الأكثر استعجالا التي تواجه هايتي، ومنها الأمن. وعلاوة على ذلك، دعا رئيس الوزراء جميع الهايتيين إلى الالتقاء حول مشروع مشترك يخدم مصلحة البلد الفضلى.

ثالثا - الحدّ من العنف (النقطة المرجعية 2)

9 - لا تزال الحالة الأمنية تتسم بتصاعد عنف العصابات، ولا سيما عمليات الاختطاف وأعمال القتل العنيف في منطقة بورت أو برانس الحضرية، مما يرسخ شعورا عميقا بالذعر بين سكان المدينة. وعلى الرغم من نقص الإبلاغ عن عمليات الاختطاف وجرائم القتل العمد، سجلت الشرطة الوطنية الهايتية مع ذلك 540 عملية اختطاف في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو 2022، أي بزيادة قدرها 36,4 في المائة وفي مقابل 336 حالة في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام 2021، في حين ارتفع عدد جرائم القتل العمد بنسبة 17 في المائة، لينتقل من 668 جريمة في الأشهر الخمس الأخيرة من عام 2021 إلى 782 جريمة في الأشهر الخمس الأولى من عام 2022. واستمرت هذه الأرقام في النمو، ووصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وفي شهر أيار/مايو وحده، تم تسجيل 198 عملية اختطاف و 201 جريمة قتل، معظمها في المنطقة الغربية. وفي واحدة من هذه الحوادث، تم اختطاف حافلتين محملتين بالأطفال في 24 أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ثلاث حوادث اختطف فيها موظفون تابعون للأمم المتحدة ومعالوهم، ووقعت حادثة أخرى قتل فيها موظف وطني في تبادل لإطلاق النار بين عصابات.

10 - واستأنفت الشرطة الوطنية أنشطة الخفارة المجتمعية في بعض المناطق المحرومة من بورت أو برانس، وبدأت، اعتبارا من كانون الثاني/يناير، عمليات يومية واسعة النطاق للشرطة تقوم على تحسين جمع المعلومات الاستخبارية. وأدت هذه الخطوات إلى اعتقال المئات من أفراد العصابات والأفراد المشتبه في ضلوعهم في عمليات الاختطاف، ومصادرة عشرات الأسلحة النارية ومواد الإثبات.

11 - واحتدمت الاشتباكات بين العصابات في الجزء الشمالي من منطقة بورت أو برنس الحضرية وتوسَّعت لتشمل الأحياء المجاورة مع نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو. وفي 24 نيسان/أبريل، اندلع قتال عنيف بين عصابتين متنافستين للسيطرة على الأراضي في حي كروا دي بوكيه في منطقة لا بلين دو كو دو ساك، بينما تنافست عصابتان أخريان للسيطرة على بلدية سيتي سولاي. وتعكس الاشتباكات التطور والديناميكية الجديدة لتحالفات العصابات. وحافظت الشرطة الوطنية على وضع قوي في المناطق المتضررة، ونشرت وحدات متخصصة وأجرت عمليات واسعة النطاق لإعادة بسط القانون والنظام. وأثر العنف سلبا على أنشطة المؤسسات التجارية وقدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما أدى إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان باستمرار، بما في ذلك تجنيد القُصَّر من قبل العصابات المسلحة. وأدى نزوح ما يقرب من

000 17 مدني فروا من هذه المناطق المتضررة من العصابات إلى ظهور مخيمات جديدة للنازحين بالقرب من المناطق التي لا تصل إليها خدمات الإغاثة إلا بصعوبة.

12 - وظل سكان حي مارتيسان في بورت أو برانس وبلديات كروا دي بوكيه وتبار ودلماس أيضا، حيث الجريمة وأعمال العنف هي الأكثر وضوحا، يطالبون الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة ضد العصابات المسلحة. وأدى استمرار جرائم العنف، بما في ذلك عمليات الاختطاف طلبا لفدية وجرائم القتل العمد، واستمرار العصابات الإجرامية في إغلاق الطريق الوطني رقم 2 في حي مارتيسان، إلى إثارة الإحباط في المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المعارضة. ونظمت هذه المجموعات عدة مظاهرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن العدد الإجمالي للحوادث المرتبطة بالقلاقل المدنية انخفض؛ وسجلت الشرطة الوطنية 380 من هذه الحوادث في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو، منها 349 حادثا مصحوبا بشيء من العنف، مقارنة بـ 457 حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

13 - وسعيا لتحسين الحالة الأمنية، التزم رئيس الوزراء علنا بتعزيز الشرطة الوطنية وزيادة فعالية عمليات مكافحة العصابات عن طريق تحسين التوازن بين الوقاية والإنفاذ. وخلال احتفال عام أقيم في 14 نيسان/أبريل، سلَّمت الحكومة 16 مركبة جديدة و 200 دراجة نارية جديدة إلى الشرطة الوطنية لزيادة قدرتها التشغيلية. وعلاوة على ذلك، أفرجت عن أموال إضافية للمركبات المدرَّعة والأسلحة والذخيرة ومعدات الشرطة. وواصلت الجهات المانحة الدولية دعم الشرطة الوطنية من خلال التدريب وتوفير معدات مكافحة الجريمة. وفي الأشهر الأخيرة، زادت الشرطة من نقاط التفتيش والدوريات في الشوارع، وكثفت عمليات مكافحة العصابات للحد من انعدام الأمن.

14 - وفي ضوء ما تواجهه قوات الشرطة من التحديات العديدة، التشغيلية واللوجستية والمتعلقة بالموارد، كثف رئيس الوزراء مناشدته للحصول على الدعم الدولي لتعزيز القدرة التشغيلية للقوات وتحسين ظروف عمل الضباط. واستجابة لهذا النداء، أجرى المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بقيادة ممثلتي الخاصة، مشاورات مع قيادة الشرطة الوطنية ونسَّقا مع أصحاب المصلحة الخارجيين لتحديد المجالات ذات الأولوية من أجل تطوير الشرطة. وأسفرت هذه الجهود عن إنشاء "صندوق مشترك" متعدد المانحين للتبرعات لإضفاء مزيد من الطابع المهني على قوات الشرطة ولتعزيز قدرتها على منع الجريمة ومكافحتها، وتعزيز قدرة قوات الشرطة على جمع المعلومات الاستخباراتية وتحسين المساءلة والحوكمة الداخلية. وتولى كلّ من رئيس الوزراء ووزير العدل والأمن العام ووزير التخطيط والتعاون الخارجي وممثلتي الخاصة والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوقيع في 3 حزيران/يونيه على الاتفاق المتعلق بالمشروع المموّل باعتمادات قدرها 28 مليون دولار. وتم حتى الآن التعهد بتقديم 7,8 مليون دولار لدعم المشروع، في حين سيساهم البرنامج الإنمائي بمبلغ 000 300 دولار. وتتواصل جهود الدعوة لتمويل المشروع من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة.

15 - وفي 4 أيار/مايو، استضافت ممثلتي الخاصة غداء عمل مع ممثلي القيادة العليا للشرطة الوطنية والمجتمع المدني، بمن فيهم أعضاء *فريق العمل المعني بالأمن*، لمناقشة التحديات الأمنية الجارية وتحديد مجالات التعاون الممكنة في مكافحة عنف العصابات. وشدَّد المشاركون على ما للجريمة والعنف من أثر على جميع قطاعات المجتمع الهايتي، ولا سيما المجتمعات المحلية في المناطق المتضرِّرة من العصابات، حيث كان للتصور العام السائد بشأن تزايد انعدام الأمن العام آثارٌ سلبية على النشاط

الاجتماعي – الاقتصادي. وعزَّزت الجلسة المحادثات بشأن التدابير الملموسة المحتملة لدعم الشرطة الوطنية، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى رفع معنويات الضباط وإنشاء شبكات محلية لتبادل المعلومات.

16 - واجتمعت فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي بانتظام في مكاتب المكتب المتكامل، بدعم تقني ولوجستي من عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومن شركاء متعددي الأطراف وثنائيين. وعلاوة على ذلك، نظمت فرقة العمل بشكل دوري اجتماعات وجلسات عمل مع المنسق الوطني التابع لمكتب رئيس الوزراء والمكلَّف بقيادة الجهود المتكاملة "للحكومة بأكملها" بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

17 - وأُحرز تقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة، وذلك بدعم من فرقة العمل، ووزير العدل والأمن العام، ووزير الداخلية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مركز الأمم المتحدة الإقليمي). ويجري العمل التقني على مشروع القانون الهايتي المتعلق بالأسلحة والذخيرة. ومنذ شباط/فبراير، أفضت 15 جلسة عمل نُظِّمت بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي، والمكتب المتكامل، إلى تنقيح 7 فصول من فصول مشروع القانون البالغ عددها 17 فصلا، وذلك بغية ضمان استيفائها للقواعد والمعايير الدولية. وفيما يتعلق بخريطة الطريق نحو التوصل بحلول 2030 إلى التنفيذ المستدام للإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، التابعة للجماعة الكاريبية، أوفد مركز الأمم المتحدة الإقليمي بعثةً إلى هايتي في الفترة من 10 إلى 21 أيار/مايو لمساعدة السلطات الوطنية على تحديد الأولويات في إطار خطة العمل الوطنية بشأن إدارة الأسلحة والذخائر. وعلاوة على ذلك، يعكف مركز الأمم المتحدة الإقليمي على إعداد تقييم أساسي وطني لخارطة الطريق التابعة للجماعة الكاريبية، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي إطار مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، يتوقع الانتهاء بحلول شهر تموز/يوليه من خطة يجري إعدادها من أجل تحسين نظام تخزين أسلحة الشرطة الوطنية وذخيرتها وتأمين مستودع أسلحتها المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد ضباط شرطة هايتيين ودومينيكيين اجتماعين في شهر نيسان/أبريل تناول مسألة تعزيز التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

18 - ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ مشاريع في الأحياء الهشة من بورت أو برنس. وفي آذار/مارس، أجرى المكتب المتكامل تقييم منتصف المدة لمشروع للحد من العنف المجتمعي يدعمه صندوق بناء السلام في مارتيسان ولاسالين. وأبرز فريق التقييم، في جزء الاستنتاجات من تقريره، التحديات التي يفرضها التدهور الحاد في الوضع الأمني في هذه الأحياء، مما قوَّض بشكل كبير تنفيذ المشروع على أرض الواقع.

19 - وعلى الرغم من هذه التحديات، تحققت نتائج بشأن الحد من الحد من العنف المجتمعي. وبفضل الأنشطة التي يموِّلها مشروع صندوق بناء السلام، أعيد تأهيل البنية التحتية للمدرسة الثانوية الوطنية في حي لاسالين، التي أعيد افتتاحها في كانون الثاني/يناير بعد ثلاث سنوات من الإغلاق بفضل مبادرة من وزيرة التعليم والتدريب المهني، تأهيلا جزئيا، مما سمح لما عدده 173 1 طالبا (670 فتاة و 503 فتيان) باستئناف دراستهم. وأدت العديد من المشاريع الأخرى التي أنجزت في شباط/فبراير إلى توفير ما مجموعه 905 1 وظائف مؤقتة (منها 690 وظيفة للنساء)، وهو عدد أكبر من العدد المقرر في البداية والبالغ 700 1 وظيفة مؤقتة. وعلاوة على ذلك، بدأت مجموعة تضم 25 امرأة تدريبا مهنيا، في حين اختير

156 مشاركا (أكثر من نصفهم من النساء) للخضوع لبرنامج للتدريب على تنظيم المشاريع، وبدأت في وضع خطط أعمالها التجارية في أيار/مايو. ويجري تنفيذ أنشطة إضافية في إطار المشروع، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لتقييم الفرص الاقتصادية في تلك المجتمعات من جانب المنظمة غير الحكومية *فيفا ريو* وذلك بغية دعم إدماج 90 شابا مستفيدا في سوق العمل، وقيام منظمة "رواد الأعمال في العالم" بإنشاء 130 مشروعا صغيرا جدا مع نساء معرضات للخطر. ويجري أيضا تنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز الحوار والوساطة على صعيد المجتمعات المحلية في إطار المشروع نفسه.

20 - وبقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تُبذل جهود لتعزيز نهج مجتمعي المنحى أكثر كلية وشمولا لمكافحة عنف العصابات. ويسعى جهد رائد في سيتي سولاي إلى زيادة التوعية ونشر الشرطة على صعيد المجتمعات المحلية مع تعزيز تقديم الخدمات من جانب المنظمات الأهلية، بغية توسيع نطاق النهج المتبع ليشمل الأحياء المحرومة في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، عيَّن في 8 آذار/مارس المدير العام بالنيابة للشرطة الوطنية منسقا وطنيا للخفارة المجتمعية في 8 آذار/مارس.

21 - ونظَّمت الشرطة الوطنية، بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة والعمل المدني، ووزارة التعليم والتدريب المهني، ومنظمة فيفا ريو، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب المتكامل، حدثا رياضيا مجتمعيا في 20 آذار/مارس شاركت فيه مجموعة متكونة من نحو 400 طالب، فتيانا وفتيات تتراوح أعمارهم بين 16 و 20 عاما، وعقدت سلسلة من المحاضرات في المدارس تهدف إلى إعادة الثقة وتنشيط آليات الحوار داخل مجتمعات مارتيسان ولا سالين.

22 - ودعمت مبادرة تسليط الضوء تدريب 29 مسؤولا من المؤسسات الحكومية على البرمجة والميزنة المراعيتين للاعتبارات الجنسانية، وذلك بغية الإسهام في زيادة مشاركة الحكومة في هذه المبادرة وتعزيز القدرة المؤسسية على حماية النساء والفتيات من العنف. وعلاوة على ذلك، حدَّدت وزارة شؤون المرأة وحقوقها والمنظمات النسائية الشريكة ثلاثة أماكن آمنة لإعادة تأهيلها وتحويلها إلى مرافق توفر المساعدة النفسية - الاجتماعية والاستجابة الكلية الشاملة لضحايا العنف، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعا - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

23 - بعد مرور سنة تقريبا على اغتيال الرئيس جوفينيل موييز في 7 تموز/يوليه 2021، توقف التحقيق والمقاضاة في هذه القضية. وفي أعقاب الاستقالات المتتالية لثلاثة قضاة تحقيق، عُيِّن قاض جديد في أوائل آذار/مارس 2022. بيد أن خلافا بين القاضي الرابع والسلطات الوطنية بشأن التدابير الأمنية والتعويض المالي تسبب، كما قيل، في حالات تأخير إضافية في التحقيق وحال دون تولي القاضي القضية قبل انتهاء ولايته في أواخر نيسان/أبريل. وتم تعيين قاضي تحقيق خامس في 31 أيار/مايو. وأحرز التحقيق ذو الصلة في الولايات المتحدة الأمريكية تقدما بتسليم مشتبه به رئيسي من جامايكا في 6 أيار/مايو، أصبح الشخص الثالث المتهم في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية.

24 - وظل تدهور الحالة الأمنية في صدارة النقاش العام، إلى جانب الشواغل المتعلقة بالأفراد الذين شرَّدهم عنف العصابات. وفي التماس عام مؤرخ في 28 آذار/مارس، حث ممثلون عن القطاع الخاص والنقابات العمالية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني رئيس الوزراء على التصدي لقضايا الأمن العام فورا. وعرض الموقعون على الالتماس مجموعة من التوصيات لمكافحة انعدام الأمن، بما في ذلك

اقتراح بأن تعلن الحكومة حالة الطوارئ، وأن تزود على وجه السرعة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة الهايتية بالمعدات اللازمة، وأن تجمد أصول الأفراد المزعوم بأنهم يدعمون العصابات.

25 - وظل قوام الشرطة الوطنية يتضاءل بسبب الاستقالات وحالات التقاعد والوفاة. ومن بين ما مجموعه 459 15 موظفا مسجلا، لم يكن هناك سوى نحو 800 12 يعملون في 31 أيار/مايو. وينجم هذا التباين من الأعداد الكبيرة لحالات الفرار من الخدمة والغياب والوقف عن العمل المتعلقين بالوضع الصحي، فضلا عن الاستخدام المتواصل لضباط الشرطة في أداء مهام الحماية اللصيقة. وتشكل الوتيرة الحالية لاستنزاف قوات الشرطة تحديا كبيرا. وانخفضت النسبة الرسمية للشرطة إلى السكان لتصل إلى 1,28 ضابط شرطة لكل 000 1 نسمة، في حين أن نسبة أفراد الشرطة إلى لسكان بالنسبة للضباط العاملين لا تتجاوز 1,06 ضابط لكل 000 1 نسمة. وبدون استدامة التوظيف والتدريب، من المتوقع أن يستمر الاتجاه التنازلي مع الموجة الأولى من ضباط الشرطة المؤهلين للتقاعد الذين سيتركون الخدمة في السنوات المقبلة، الأمر الذي يزيد من تخفيض قوام الشرطة عموما وقدرتها التشغيلية. ولتعزيز ملاك الشرطة، من المتوقع أن تبدأ الدفعة الثانية والثلاثون التي تضم 749 من طلاب الشرطة، بمن فيهم 188 من النساء (أو ما يعادل نسبة 25 في المائة من مجموع العدد)، دورتها التدريبية الأساسية لمدة سبعة أشهر وذلك خلال الأسابيع المقبلة. وتمثل الزيادة في النسبة المئوية للنساء ضمن الدفعة الجديدة خطوة إيجابية نحو تحقيق الهدف المتمثل في زيادة نسبة ضابطات الشرطة إلى 12 في المائة من 11 في المائة حاليا. والزيادة المتوقعة سيكون مردّها جزئيا إلى تنفيذ مشروع بقيادة كندا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ساعد الشرطة الوطنية على عقد دورات لبناء القدرات في جميع الإدارات الـ 10 في عام 2021.

26 - ولا تزال المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية تواجه تحديات تحدُّ من فعاليتها كهيئة رقابية، ولا سيما الافتقار إلى الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، اللازمة لإجراء عمليات التفتيش. ونُقلت بعض الدوائر، نظرا لارتفاع معدلات الجريمة حول مبانيها الرئيسية في بورت أو برانس، بصورة مؤقتة إلى مقر الشرطة الوطنية الرئيسي في تابار، فسمح ذلك للمفتشية العامة باستئناف عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة من خلال الاتصال المنتظم بالناس. وسيساعد الصندوق المشترك للتبرعات المتعدد المانحين في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية لكفالة الإشراف على سوء السلوك والتصدي له، وبالتالي تحسين ثقة الناس في الشرطة الوطنية.

27 - واتخذت تدابير من أجل التخفيض على نحو مستدام لمعدل الحبس الاحتياطي المرتفع، الذي بلغ 82,81 في المائة في 1 حزيران/يونيه. وأسفرت الدعوة التي قامت بها ممثلتي الخاصة عن تنشيط الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الحبس الاحتياطي المطوَّل. وشرعت وزارة العدل والأمن العام في تنفيذ تدابير لاستئناف جلسات الاستماع المتعلقة بمسائل الإصلاحيات وإدارة السجناء الوافدين بمزيد من الكفاءة. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم في سياق التنسيق بين الجهات الفاعلة القضائية في ولايتي لي كاي وكروا دي بوكيه القضائيتين من خلال منتدى تنسيق الجهات الفاعلة القضائية، وقامت المنظمة ببناء وتجهيز غرفة استماع في سجن لي كاي. وأدى قرار مجلس الوزراء في 18 آذار/مارس و 1 حزيران/يونيه تعيين 113 قاضيا إلى زيادة قدرة المحاكم على النظر في القضايا. ومع ذلك، لا تزال مستويات الجريمة في المنطقة المجاورة لمحكمة بورت أو برانس الابتدائية تشكل تهديدا خطيرا للجهات الفاعلة القضائية والإجراءات القانونية. وفي نيسان/أبريل، نظمت نقابات المحامين وغيرها من المنظمات المهنية عدة مظاهرات احتجاجا على ما اعتبرته تقاعسا من جانب السلطات الوطنية عن اتخاذ إجراءات لحماية العاملين في مجال العدالة

المعرضين للخطر. وعلاوة على ذلك، منع إضراب كتبة المحاكم على الصعيد الوطني المحاكم من عقد جلسات استماع في معظم الولايات القضائية في البلد خلال الفترة من 12 نيسان/أبريل إلى 25 أيار/مايو، حين تم الإعلان عن التعليق المؤقت للإضراب.

28 - وإزاء هذه الخلفية، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى دخول قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين حيز النفاذ في الوقت المناسب، من خلال الدعوة إلى التشكيل الفوري للجنة تضم في عضويتها الواضعين الأصليين لهذين القانونيْن وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بغية تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الإصلاحات الواردة فيهما وتحديد التدابير الانتقالية اللازمة لاستخدامهما بشكل فعال. وقد أنشئت هذه اللجنة في 2 حزيران/يونيه وأسندت إليها ولاية مدتها ثلاثة أشهر لتقييم القانونين وتقديم توصيات بشأن أفضل استراتيجية يمكن اعتمادها لتنفيذهما. ولا يزال هذا الإصلاح الحاسم مفيدا للجهود الرامية إلى مواءمة نظام العدالة الهايتي مع المعايير الإقليمية والدولية.

29 - ولم يتبق سوى ربع المقاعد مشغولا في أعلى هيئة قضائية في البلد منذ انتهاء ولاية ثلاثة قضاة في محكمة النقض في منتصف شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمحكمة أن تعمل لأنها غير قادرة على تشكيل النصاب القانوني. ولا يمكن تطبيق إجراءات تعيين القضاة المنصوص عليها في الدستور لأن البلد يفتقر إلى رئيس منتخب وإلى مجلس شيوخ قادر على أداء وظائفه. ولمعالجة هذه الحالة، تسعى الحكومة إلى استخدام إجراء مخصص يتيح لمجلس الوزراء تعيين ثمانية قضاة جدد. وواصل المكتب المتكامل الاتصال بأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء، للدعوة إلى إعادة محكمة النقض لتأدية وظائفها بتوافق الآراء من خلال حوار بناء وشامل.

30 - واستضاف المكتب المتكامل مأدبة غداء مع محاميات وقاضيات في 18 نيسان/أبريل لمناقشة الخلل الحالي في نظام العدالة في هايتي، فضلا عن قضايا أخرى تؤثر على استقلال الجهات الفاعلة القضائية وكفاءتها وأخلاقياتها. وناقشت المشاركات التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز الجهاز القضائي، والحد من الحبس الاحتياطي، وتنمية قدرات الموظفين القضائيين، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على الحاجة إلى تعيين المزيد من النساء في أدوار قضائية بارزة.

31 - وظلت الحالة تتدهور في السجون الهايتية حيث سعت السلطات جاهدة، بسبب عدم كفاية التمويل، لتوفير وجبتين يوميا للسجناء. وفي 1 حزيران/يونيه، كان المعدل الإجمالي المقدر لشغل السجون الهايتية في حدود 287,77 في المائة. وتضم سجون البلد 531 11 سجينا، منهم 405 نساء و 247 صبيا و 19 فتاة، و 549 9 سجينا (أي نسبة 82,81 في المائة) بانتظار المحاكمة. وسعيا لمعالجة أوجه القصور في السجون وظروف الاحتجاز، وعد المدير العام للشرطة الوطنية بالنيابة بدعم مالي إضافي من وزارة العدل والأمن العام ووزارة الاقتصاد والمالية، في حين قدم الشركاء التقنيون والماليون أنظمة لتصفية المياه وشاحنات للتخلص من مياه الصرف الصحي، ومواد غذائية. ومن شأن الاكتظاظ أن يخفّ قليلا مع افتتاح سجن جديد في بيتي - غواف سيتم الانتهاء من إنشائه قريبا، وهو من المتوقع أن يستوعب 400 سجين.

32 - وكثفت منظومة الأمم المتحدة جهودها في مكافحة الفساد. واضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) ببعثة متعددة التخصصات في هايتي في الفترة من 20 إلى 26 آذار/مارس لتقييم جدوى استهلال برامج تقنية لمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز التعاون عبر الحدود ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والفساد والاتجار بالمخدرات والأسلحة، بسبل منها إطلاق

برنامج مراقبة الحاويات المشـــترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية في هايتي وبرامج إدارة الحدود. واجتمعت البعثة برئيس الوزراء وأعضـــاء مجلس الوزراء المعنيين، وممثلي الإدارة العامة للجمارك، والقيادة العليا للشرطة الوطنية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

33 - وأعرب جميع أصحاب المصلحة عن التأييد لزيادة مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في البلد. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إذا ما تم تمويله، أن يؤدي دورا محوريا في تعزيز الجهود الرامية إلى مراقبة التدفق الوارد للأســـلحة النارية والمخدرات غير المشـــروعة إلى هايتي، وهو جانب رئيسي من جوانب مكافحة العصابات المسلحة، مع زيادة التدقيق في إعلانات الاستيراد، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة تحصـــيل الإيرادات. وعلاوة على ذلك، يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يؤدي دورا هاما في مســـاعدة جهود الحكومة على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وتواصل ممثلتي الخاصة المشاركة في برنامج عمل المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدعوة إليه.

خامسا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

34 - لا يزال العنف المسلح الذي ترتكبه العصابات هو المحرك الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، ولا سيما في منطقة بورت أو برانس الحضرية وبعض العواصم الإقليمية. وكثيرا ما تقوم العصابات بأعمال القتل والاختطاف وأعمال العنف الجنسي لبث الرعب في نفوس السكان المحليين وتأكيد سيطرتها على الأراضي أو بسط سيطرتها عليها. ومما يثير القلق بنفس القدر استمرار تسلل العصابات إلى الاقتصاد المحلي والقيود التي تفرضها العصابات على حرية التنقل والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم.

35 - ولا تزال عمليات الاختطاف سمة من سمات الحياة اليومية في هايتي ومصدر دخل للعصابات. وفي حين أن الخاطفين لم يستثنوا أي مجموعة اجتماعية، فإن الأطباء والمحامين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والأساتذة والمدافعين عن حقوق الإنسان هم من أكثر الفئات تضررا، في حين أن من المرجح جدا أن تتعرض تعرض النساء والفتيات المختطفات للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء أسرهن. واحتجاجا على الاختطاف، تظاهر العاملون في مجال الرعاية الصحية والطلاب وسائقو وسائل النقل العام في جميع أنحاء العاصـــمة وفي في الفترة الممتدة من 14 إلى 16 آذار/مارس. وانضـــمت المســـتشـــفيات والعيادات الخاصة إلى هذه الاحتجاجات من خلال التوقف عن العمل.

36 - وتتعرض النساء والفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 5 سنوات والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين بشكل خاص للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، على الرغم من أن الرجال والفتيان يتأثرون أيضا. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات شاملة بهذا الشأن، تشير المعلومات التي جمعها المكتب المتكامل إلى وجود 98 ضحية للعنف الجنســـي شـــهريا في المتوســـط بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022 في منطقة بورت أو برنس الحضرية، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها العصابات، مثل كروا دي بوكيه وبيل إير ولا سالين وسيتي سولاي. وكما هو الحال في حالات العنف المسلح في أماكن أخرى، لا يُبلَّغ عن العنف الجنسي في هايتي على نطاق واسع بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام. وهناك نقص في الخدمات الطبية والنفسية الكافية التي تُقدَّم للضحايا، ويكافح مقدمو هذه الخدمات من أجل الوصول إلى المناطق التي وقع فيها العنف

الجنسي. وعلاوة على ذلك، كانت استجابة الشرطة والقضاء للعنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد العصابات ضعيفة للغاية.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثيرا ما كانت المناطق التي تسيطر عليها العصابات مسرحا لاشتباكات عنيفة بين العصابات، أو بين العصابات والشرطة. وفي 9 و 10 شباط/فبراير، حدثت عشرات من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة لأعضاء العصابات على أيدي جماعات متنافسة في حي بيل إير في بورت أو برنس. وفي بلدية كروا دي بوكيه، استمر التشريد والنهب على أيدي عصابة سيئة السمعة في التأثير على آلاف الأشخاص، مما أدى إلى محاصرة السكان في منازلهم ومنعهم من الحصول على الغذاء ومياه الشرب والرعاية الطبية لعدة أيام. وأدى عنف العصابات إلى تعطيل الخدمات المتخصصة في حالات الطوارئ وطب الأطفال؛ وفي 1 نيسان/أبريل، أغلقت منظمة أطباء بلا حدود مؤقتا مستشفى سيتي سولاي التابع لها خوفا على سلامة موظفيها ومرضاها.

38 - ولا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة القضائية، بالأخص، معرضين لخطر العنف والجريمة، وهذا يدل على استمرار تقلص الحيز المدني في البلد. وفي هذا الصدد، يبعث انعدام المساءلة في هذه الأنواع من القضايا على القلق بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر معلومات عن حالة التحقيق في مقتل صحفيين اثنين في 6 كانون الثاني/يناير في حي بيتيون - فيل في منطقة لابول 12. وفي 23 شباط/فبراير، قُتل صحفي أثناء مظاهرات في بورت أو برانس، مما دفع المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى فتح تحقيق في احتمال الاستخدام المفرط للقوة. وفي رسالة مؤرخة 8 نيسان/أبريل، حثت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا الحكومة على كشف نتائج التحقيق في مقتل الصحفيين. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متابعة هذه المسألة مع السلطات المختصة. وفي 17 أيار/مايو، أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيانا أدانت فيه الأثر الشديد المترتب في حقوق الإنسان على تصاعد العنف الذي تشارك فيه عصابات مدججة بالسلاح في بورت أو برانس. وحثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها، السلطات الهايتية على أن تعيد على وجه السرعة بسط سيادة القانون وتحمي الناس من العنف المسلح، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

39 - وإلى جانب ارتكاب أعمال العنف، واصلت العصابات التسلل إلى الاقتصاد المحلي من خلال ابتزاز الأموال وفرض الإتاوات وجباية الضرائب غير القانونية. فعلى سبيل المثال، بلغ تدهور الوضع الأمني في قسم مارتيسان من الطريق الوطني رقم 2، وهو الطريق الوحيد الذي يربط الجزء الجنوبي من البلاد بالعاصمة - مبلغا فصار العديد من السائقين ينقلون سياراتهم على متن عبَّارات لتجنب المرور في المنطقة. وبدأ أعضاء العصابة يطالبون مالكي العبَّارات بمبلغ 100 دولار لكل مركبة يتم نقلها. ولا يحدُّ الوضع الحالي من حرية التنقل فحسب، بل يؤثر أيضا تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي والوصول إلى السلع في العاصمة والمناطق الجنوبية من البلد.

40 - وخلال الأشهر الخمس الأولى من عام 2022، قتل ما مجموعه 126 فردا من أفراد العصابات المزعومين خلال عمليات الشرطة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعدد القتلى في الربع الأخير من عام 2021. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى العدد الأكبر من عمليات مكافحة العصابات التي تقوم بها الشرطة الوطنية. وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو، باشرت المفتشية العامة للشرطة تحقيقات في 50 حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة إما بالاستخدام المفرط للقوة أو بعمليات

إعدام خارج نطاق القضـــاء من جانب ضـــباط الشـــرطة. ولا تزال هذه التحقيقات جارية. وعلاوة على ذلك، أنهت المفتشية العامة تحقيقاتها في ست حالات من عام 2021 وأحالت توصياتها إلى المدير العام للشرطة بالنيابة. وفي شـــباط/فبراير وآذار/مارس، نظمت الأمم المتحدة ومكتب الشـــؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة ثماني دورات تدريبية للمحققين الجدد التابعين لهيئة التفتيش العامة بشأن تقنيات التحقيق في مجال حقوق الإنسان في سياق عمليات الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها العصابات.

41 - ولم يُحرَز أي تقدم في التحقيقات في مذابح لا ســـالين (2018) وبيل إير (2019) واغتيال مونفيريه دورفال (2020)، الرئيس الســـابق لنقابة المحامين في بورت أو برنس. ولا يزال النظام القضـــائي الهايتي يعاني من الفساد ونقص الموارد والافتقار إلى الإرادة السياسية، وكلها عوامل ساعدت على توقف الإجراءات القضـــائية. وفي 8 آذار/مارس، اجتمع المكتب المتكامل مع المدعي العام لمحكمة النقض لاستعراض ملف لا سالين، الذي توقف نسق التقدم بشأنه ريثما يتم تجديد تعيينات قضاة التحقيق أو تعيين قضاة جدد.

42 - ولا تزال السجون في هايتي مكتظة وغير صحية وتعاني من نقص الخدمات. ويؤثر نقص الغذاء والماء والمرافق الصـــحية والأدوية الأســـاســـية والمعدات الطبية الكافية ســـلبا على الصـــحة البدنية والعقلية للسجناء. ويثير نقص الأغذية قلقا خاصـا لأن معظم الوفيات في السجون ترتبط بسوء التغذية؛ وتم توثيق 54 حالة وفاة من هذا القبيل خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نيســـان/أبريل وحدها. كما أن الظروف الأمنية حرجة بسبب محدودية الموارد والموظفين. ونتيجة لذلك، قد يظلّ السجناء في بعض السجون محبوسين في زنازينهم لعدة أيام.

43 - وللحالة الصعبة في السجون أثرٌ أوضح على الفئات الضعيفة، بما في ذلك السجناء من النساء والشباب. وأكدت سجينات سابقات ادعاءات بالاعتداء الجنسي من جانب ضباط السجن ضد سجينات في سجن النساء في كباريه، الأمر الذي أدى إلى عدة حالات حمل. وتُجبَر بعض السجينات على ممارسة نشاط جنســـي مع ضـــباط الســـجن مقابل الحصـــول على امتيازات معينة. وعلاوة على ذلك، تبعث حالة توفير الخدمات الأساسية وتراكم القضايا في نظام قضاء الأحداث على القلق البالغ. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 85 في المائة من الأحداث المســـجونين في الســـجون الهايتية قد خضـــعوا لفترات حبس احتياطي طويلة بشكل استثنائي.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة (النقطة المرجعية 5)

44 - ما زالت الحالة الاقتصادية في هايتي صعبة. ولقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,8 في المائة في الســـنة المالية 2021، ومن المتوقع أن ينمو بنســـبة متواضـــعة تبلغ 0,3 في المائة في عام 2022، شريطة القيام باستثمارات إضافية وتنفيذ الإصلاحات. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم، مدفوعا بارتفاع التمويل النقدي للعجز وارتفاع أســـعار الأغذية والســـلع الأســـاســـية على الصـــعيد الدولي، 26,1 في المائة في عام 2022، على الرغم من أن رفع الدعم الجزئي عن الوقود في عام 2022 وانخفاض التمويل النقدي الحكومي أدى إلى انخفاض متواضـــع في التضـــخم الشـــهري إلى 1,6 في المائة في آذار/مارس 2022. وفي عام 2021 تقلصـــت الإيرادات الحكومية إلى نحو 5,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أجبر الســـلطات على خفض الإنفاق لاحتواء العجز المالي، الذي قد يصـــل إلى

1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفر تخصيص حقوق سحب الخاصة من صندوق النقد الدولي إغاثة مالية في عام 2021 ودعم الاحتياطيات الدولية التي استقرت عند نحو 2,5 بليون دولار، أي ما يعادل أكثر من خمسة أشهر من الواردات المتوقعة. ومع ذلك، انخفضت قيمة الغورد مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت العملة 9 في المائة إضافية من قيمتها خلال الأشهر الستة الماضية.

45 - ويخوض خبراء صندوق النقد الدولي مناقشات مع السلطات بشأن إمكانية تنفيذ برنامج يتابعه خبراء الصندوق لمدة 12 شهرا. وسيكون البرنامج المقترح بمثابة إطار للحد من التضخم وزيادة النمو، وتعزيز أطر السياسات المالية والنقدية، ومواصلة معالجة مكامن الضعف في مجال الحوكمة، ومكافحة الفساد. وسيسعى إلى إطلاق حلقة مثمرة للحد من الهيمنة المالية للحكومة مع إفساح المجال للإنفاق الذي تشتد الحاجة إليه على الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية والبنى التحتية والأمن. والنهوض بالإصلاحات بالغ الأهمية للحد من مستويات الفقر المرتفعة أصلا التي تفاقمت بسبب تصاعد العنف المرتبط بالعصابات خلال الأشهر الستة الأخيرة.

46 - وفيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية الهيكلية، أسهم نموذج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية غير الشامل للجميع بما فيه الكفاية في زيادة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوطيد دعائم السلام في هايتي. وللمساعدة في بناء نموذج اقتصادي أكثر شمولا يسهم في تحسين التماسك الاجتماعي وزيادة الاستقرار، شرع فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسق المقيم والمفوض السامي للشؤون الإنسانية، وبالتعاون مع الحكومة والمانحين الوطنيين والدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في إجراء مشاورات لتحليل بيئة تمويل التنمية في ضوء إطار التمويل الوطني المتكامل للتنمية المستدامة.

47 - ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية توظيف النساء والشباب الضعفاء. وفي نيسان/أبريل 2022، أطلق البرنامج الإنمائي منصة رقمية باللغة الكريولية تركز على الركائز الأربع الرئيسية بيئة تنظيم المشاريع: المعلومات، والتوجيه، والتمويل، وإقامة شبكات التواصل. وستكون البوابة على الموقع الشبكي (www.boussole.ht) بمثابة منصة للتدريب وتوفير الفرص للشبيبة المهتمة بدخول سوق العمل وبناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع.

48 - وواصلت الأمم المتحدة دعم المؤسسات الوطنية بشأن تحسين الحماية الاجتماعية، ولا سيما فرقة العمل الحكومية المعنية بتفعيل السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ولقد خصصت الحكومة، في ميزانيتها المعدَّلة للفترة 2022/2021، مبلغ 27,6 مليون دولار لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية. وبمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري، تشترك الحكومة والمجتمع المدني في وضع خطة عمل وطنية للحماية الاجتماعية. وتتضمن الخطة ستة مواضيع رئيسية هي: حزم الرعاية الصحية الأساسية؛ والتحويلات النقدية للتخفيف من حدة الفقر؛ والتعليم والعمالة وإعادة الإدماج؛ وخدمات الرعاية الاجتماعية؛ والإصلاحات المؤسسية.

49 - وبالمثل، واصل فريق الأمم المتحدة القطري تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ سياسات عامة متكاملة تهدف إلى التصدي للتحديات المستمرة في مجال التنمية. وبتنسيق عام من اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، دعم الفريق القطري تفعيل السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. وتمشيا مع هذه السياسة، وضعت حكومة هايتي خارطة طريق لتحويل الأغذية. وبالشراكة مع المنسق الوطني للأمن

الغذائي، دعم الفريق القطري أيضا تنظيم حلقة عمل بشأن تمويل السياسات العامة الوطنية وتنفيذها. وتسهم هذه الجهود في زيادة الاتساق بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وصلاتها بالسلام في لحظة حرجة، بعد تصنيف هايتي كبلد "مثير لبالغ القلق" ضمن التقرير الصادر في أيار/مايو 2022 عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن بؤر الجوع، كما تسهم بشكل أوسع في الحد من المخاطر ومن مكامن الضعف التي تغذي الأزمات الإنسانية والفوارق الاجتماعية.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

50 - في عام 2022، يركز مجتمع الهيئات الإنسانية في هايتي على دعم 2,5 مليون من الأشخاص الأشد ضعفا في البلاد. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف ما لا يقل عن 372,6 مليون دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية بفعالية بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات الأهلية. بيد أن الخطة تلقت حتى الآن أقل من 30 في المائة من الأموال المطلوبة.

51 - ولا تزال أوجه العجز في مجال التنمية، وآثار الظواهر الطبيعية المتطرفة، والاتجاهات الأمنية المتدهورة تغذي الاحتياجات الإنسانية في هايتي. وأدى تدهور الوضع إلى زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من 4,4 مليون شخص في عام 2021 إلى 4,9 ملايين شخص في عام 2022، أي 43 في المائة من إجمالي السكان. وكان الزلزال الذي حدث في 14 آب/أغسطس 2021، والذي تضرر منه 000 800 شخص، سببا رئيسيا لهذه الزيادة في الاحتياجات الإنسانية، لا سيما في ما يتعلق بالمأوى والحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وفيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، تشير التوقعات في الآونة الأخيرة إلى أنه في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2022، سيحتاج ما مجموعه 4,5 ملايين شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة، بما في ذلك 3,18 ملايين شخص في مرحلة الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) و 1,32 مليون شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة 4 التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) من انعدام الأمن الغذائي. وللتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وسع فريق الأمم المتحدة القطري نطاق استجابته لحالات الطوارئ لتقديم المساعدة الغذائية إلى مليوني شخص في عام 2022، مقابل 000 900 شخص في عام 2021.

52 - وأدت عودة حوالي 000 40 من المواطنين الهايتيين والأشخاص المنحدرين من أصل هايتي من بلدان في منطقة الأمريكتين إلى هايتي في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى آذار/مارس 2022، إلى تفاقم التحديات الإنسانية. وقد يتعرض العائدون، الذين لم يسبق لبعضهم الإقامة في هايتي قط، لخطر المزيد من التشرد الداخلي أو الخارجي، والاستغلال والعنف بسبب الضعف الشديد. وستتطلب إعادة إدماجهم في المناخ الهش الحالي بذل جهود هائلة، تتجاوز المساعدة الإنسانية، لتعزيز التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المضيفة على الصمود والاستيعاب.

53 - ويحد عنف العصابات من إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس ومكافحته. ولمعالجة ذلك، نشرت وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة شؤون المرأة وحقوقها عيادات متنقلة. ودعما لذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الخبرة في تنفيذ خدمات متكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس في أكان (المقاطعة الجنوبية). وفي آذار/مارس 2022، وصلت رسائل التوعية بشأن العنف القائم على نوع الجنس والصحة الإنجابية إلى 493 شخصا، 62 في المائة منهم من النساء.

54 - والكوارث الطبيعية، وعدم استقرار الحكم، وتصاعد عنف العصابات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية - بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - كلها عوامل تسهم في تفاقم الحالة الإنسانية في هايتي. ولا يزال الانتقال من نهج تقديم المعونة الطارئة إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار على المدى الطويل أولوية من أولويات الأمم المتحدة في هذا البلد، بهدف الحد من مكامن الضعف والمخاطر المتعددة الأبعاد مع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

55 - وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت سلطات الدولة والشركاء التقنيون والماليون، بمن في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، بسلسلة من الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز قدرة سكان هايتي على الصمود في وجه المخاطر المتعددة الأبعاد. وركزت الأنشطة على تحسين الوعي بالمخاطر، وتعزيز الوقاية، وتعزيز آليات التنسيق، وتعزيز الاستجابات للكوارث. وكمثال على ذلك، وافقت وزارة التعليم والتدريب المهني، بالاتفاق مع المديرية العامة للحماية المدنية، على إدراج مسائل إدارة مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية كوسيلة لتعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر بين السكان. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المديرية العامة للحماية المدنية حاليا بتنقيح خطط الطوارئ الوطنية وإجراء تدريبات في مناطق مختلفة من البلد لاختبار وقت رد فعل السكان في حالة وقوع كارثة.

56 - واستمرت الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات المفاجئة (ولا سيما في المقاطعة الشمالية الغربية في آذار/مارس) وموجات الجفاف في تقويض سبل العيش المحلية ووصول المجتمعات المحلية إلى الاحتياجات الأساسية. وعلاوة على ذلك، تسارعت وتيرة إزالة الغابات في هايتي في أعقاب زلزال 14 آب/أغسطس 2021، وهو اتجاه لوحظ بعد كل أزمة كبرى في السنوات العشرين الماضية. وسعيا للمساعدة في بناء قدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات، سيقوم مشروع مشترك بين برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقاطعة أرتيبونيت باستكشاف الحلول المستمدة من الطبيعة التي تأخذ في الاعتبار المخاطر البيئية في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وسيقوم مشروع تعاون آخر متعدد الوكالات بتقييم أثر الاختلالات المناخية على الأمن والهجرة في هايتي. وفي شبه الجزيرة الجنوبية، أكملت الوكالة الوطنية للمناطق المحمية وبدأت، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خططا لإدارة ثلاث مناطق بحرية حيوية في لا كاهوان، وبور سالو - بوان لاباكو، وإيل آ فاش. وتشمل الخطط التطوير المشترك لاستعادة النظم الإيكولوجية وجهود كسب الرزق مع المجتمعات المحلية لبناء القدرة على الصمود.

57 - وتتواصل جهود الإنعاش في شبه جزيرة هايتي الجنوبية في أعقاب زلزال 14 آب/أغسطس 2021. وتمشيا مع تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في شبه جزيرة هايتي الجنوبية الذي تم التصديق عليه في نهاية 2021، يجري وضع خطط إنعاش مجتمعية للبلديات التسع الأكثر تضررا من الكارثة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت السلطات الوطنية حلقة عمل لاستقاء الآراء بشأن إدارة الاستجابة الطارئة للزلازل من أجل تحديد الدروس المستفادة لتحسين إدارة الكوارث في المستقبل.

58 - وفي إطار عملية إعادة الإعمار بعد الزلزال، نظمت حكومة هايتي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بقيادة نائبة الأمين العام، المناسبة الدولية لتمويل إعادة بناء شبه جزيرة هايتي الجنوبية في شباط/فبراير 2022. وساعدت هذه المناسبة في جمع 600 مليون دولار من التعهدات من دول أعضاء كثيرة وكذلك المؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة هايتي أنها ستخصص 100 مليون دولار لإعادة الإعمار على مدى السنوات الأربع المقبلة. ولتحسين توجيه التمويل إلى تعمير شبه الجزيرة الجنوبية وإنعاشها، طلبت حكومة هايتي أيضا إلى الأمم المتحدة إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء.

وحتى الآن، تم التعهد بتقديم مبلغ 17,4 مليون دولار لهذا الصندوق. وفي الوقت نفسه، وسعيا لمعالجة الثغرات المالية المحددة، عقدت لجنة معنية بفعالية المعونة اجتماعا في 2 حزيران/يونيه لتنسيق التعهدات ومشاريع الصناديق الاستئمانية وإجراءات الشركاء في مجال التنمية لضمان استجابة سلسة تستند إلى الدروس المستفادة من الاستجابات للكوارث في عامي 2010 و 2016.

59 - ولم يبلغ عن أي حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بالكوليرا في هايتي منذ أكثر من ثلاث سنوات. وقد أمكن تحقيق هذا الإنجاز الكبير بفضل قيادة السلطات الوطنية، بما في ذلك وزارة الصحة العامة والسكان وهيئة إدارة المياه في هايتي، فضلا عن تفاني العاملين في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء البلد ودعم الشركاء الدوليين. وقد أدت الجهود الدؤوبة التي يبذلها الشعب إلى جعل هايتي على مقربة من أن تصبح أول بلد في التاريخ الحديث يقضي على انتقال الكوليرا في أعقاب تفشي المرض على نطاق واسع. والإعلان الرسمي للقضاء على الكوليرا هو عملية تقنية تسترشد بها فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وستعمل السلطات الهايتية، بدعم من الأمم المتحدة، مع فرقة العمل العالمية لاستعراض البيانات، وإعادة النظر في خطط الطوارئ، وتوثيق الدروس المستفادة، وضمان فعالية نظم مراقبة الأوبئة وقوتها.

60 - وبعد مرور أكثر من عامين على بدء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شهدت هايتي خمس موجات من كوفيد-19، وتزامنت الموجات الثلاث الأخيرة مع ظهور مختلف متحورات الفيروس. وحتى 6 حزيران/يونيه، أبلغ عن 892 30 حالة إصابة بكوفيد-19 و 835 حالة وفاة، في حين لا تزال المعدلات الحالية للإصابة ودخول المستشفيات منخفضة جدا. وتتواصل جهود التطعيم مع وجود كميات وافرة من اللقاحات في البلد. ومع ذلك، لا تزال معدلات الاستيعاب بين السكان منخفضة بسبب القيود التشغيلية والتردد في أخذ اللقاح. ويوجد حاليا 148 موقعا للتطعيم تمارس نشاطها في هايتي. ولكن حتى 29 أيار/مايو، لم يحصل سوى 1,8 في المائة من السكان المؤهلين على التطعيم الكامل.

ثامنا - تقييم الأمين العام لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في هايتي

61 - بناء على طلب مجلس الأمن، أُجري تقييم لولاية المكتب المتكامل بقيادة خبير مستقل، هو السيد مراد وهبة، الذي قدم توصيات بشأن ولاية البعثة وبشأن هيكل تشكيلة الأمم المتحدة في هايتي والموارد المخصصة لتنفيذ الولاية. وفي 29 نيسان/أبريل، وجّهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/369) أُحلتُ فيها نتائج التقييم على المجلس للنظر فيها. وخلُصت النتائج إلى أن هايتي تمر بواحدة من أصعب الفترات في تاريخها. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي حلولا سياسية في المقام الأول، ولا تزال البعثة السياسية الخاصة للأمم المتحدة هي الهيكل الأنسب والأكثر فعالية من أجل التصدي للتحديات الأساسية في هايتي. وبناء على ذلك، أشار التقييم إلى أنه لا يزال من الضروري إيفاد بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة وإلى أنه ينبغي إتاحة السبل لكي يواصل المكتب المتكامل مساعيه الحميدة ويعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وهي سياسية بطبيعتها؛ ويزيد من الدعم المقدم إلى الشرطة للحد من عنف العصابات المسلحة؛ ويعزّز التواصل مع جميع فئات المجتمع، بما في ذلك تلك التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها العصابات.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

62 - خلال الفترة الممتدة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو 2022، لم يسجل المكتب المتكامل أي ادعاء جديد بحدوث استغلال واعتداء جنسيين تورط فيه أفراد من بعثات سابقة أو حالية.

63 - وبتوجيه من نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، المنسق المقيم، منسق الشؤون الإنسانية، واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تنفيذ مبادرات على نطاق المنظومة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك من خلال وضع اللمسات الأخيرة على مسارات إحالة الضحايا وإنشاء خط هاتفي ساخن مجاني تابع للأمم المتحدة يمكن لموظفي الأمم المتحدة والجمهور الاتصال به للإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

64 - وواصلت كبيرة موظفي حقوق الضحايا دعم البرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج مساعدة الأمهات وأطفالهن المولودين نتيجةً أعمال استغلال وانتهاك جنسيَين ارتكبها موظفون من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وواصلت أيضا مساعدة المنظمة الدولية للهجرة على تلبية احتياجات الأمهات والأطفال الحيوية الناشئة عن انعدام الأمن بسبب تفاقم نشاط العصابات في المناطق الحضرية في هايتي.

65 - وكذلك قدّمت كبيرة موظفي حقوق الضحايا الدعم لجهود الممثلة الخاصة للأمين العام والمدافع عن حقوق الضحايا في الدعوة لدى الدول الأعضاء والدعوة داخل الأمم المتحدة من أجل التعجيل بتسوية المطالبات المعلقة المتصلة بإثبات الأبوة ونفقة الأولاد فيما يتعلّق بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإضافة إلى ذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى فهم احتياجات الأطفال المولودين نتيجةً لأعمال استغلال وانتهاك جنسيَين وتلبيتها على نحو أفضل. وبناء على طلبات من ثلاثة أطفال، وبالتعاون مع الدولة العضو المعنية، يسّر المكتب المتكامل عقد مؤتمرات بالفيديو بين الأمهات والأطفال والآباء.

عاشرا - ملاحظات

66 - بعد مرور عام تقريبا على الاغتيال المروع للرئيس موييز، ومرور عامين ونصف العام على حل البرلمان، لا يزال الجمود السياسي يعوق إحراز تقدم صوب إجراء الانتخابات والانتقال من حكومة تصريف أعمال ومن سلطة تشريعية وسلطة قضائية معطلتين، ويحول بالتالي دون استعادة المؤسسات العاملة بكامل طاقتها ودون إرساء الحوكمة الرشيدة. وفي خضم الجمود السياسي الحالي، ونظرا للهفوات في انتظام عمل هيئة إدارة الانتخابات، يبدو من غير المرجح إجراء الانتخابات بحلول نهاية 2022.

67 - وفي خضم التردّي السريع للوضع الأمني وركود الاقتصاد واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية صار من الملح أن تضع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة مصالحها الشخصية والحزبية جانبا لتجاوز الجمود السياسي. وعليها أن ترتقي إلى مستوى التحدي المتمثل في تولي زمام عملية سياسية قادرة على رسم طريق الخروج من الأزمة على نحو جماعي ومسؤول.

68 - والفظائع والجرائم الموثّقة التي ارتكبتها العصابات في المناطق الغربية والشمالية من بورت أو برانس في نيسان/أبريل وأيار/مايو مثال صارخ على انعدام الأمن الذي ما فتئ يؤثر على العاصمة منذ بعض الوقت، وأيضا على الأثر شديد المترتب في السكان المحليين. ومع استمرار عمليات الاختطاف المستهدفة التي تطال عشوائيا جميع فئات المجتمع بلا هوادة، ينضم الفتيان الصغار إلى العصابات عنوة،

وتقع النساء والفتيات ضحايا أعمال العنف الجنسي المستخدمة في الترويع وغرس الخوف. وإنني أدعو السلطات إلى اتخاذ الإجراءات الناجعة لمقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات الشنيعة ودعم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية المقدمة للناجين بغية جبر الضرر.

69 - ويُبرز القتال الأخير بين العصابات مرة أخرى التحديات الكبيرة التي تواجه الشرطة الوطنية الهايتية. وسيواصل المكتب المتكامل العمل مع الشرطة لمساعدتها على التصدي للتحديات التشغيلية واللوجستية والتراتبية والسياسية التي تعوق قدرتها على استعادة النظام العام، وعلى تعطيل نشاط العصابات، والحد من العنف في المناطق الحضرية. وأدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في صندوق التبرعات المشترك المتعدد المانحين الذي أطلق مؤخرا، والذي يكمّل البرامج الثنائية القائمة، كوسيلة لمواصلة التطوير الدائم للشرطة بوصفها مؤسسة خاضعة للمساءلة ومهنية من خلال تنفيذ أنشطة هادفة وتعزيز قدراتها على مكافحة الإجرام والعصابات المسلحة.

70 - ويدلّ طلب الحكومة الرسمي الذي قدمَته إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ليبدأ عمله فورا في هايتي على التزامها بالتصدي للفساد ووقف دخول السلع غير المشروعة إلى البلد وعبورها فيه. ولضمان تنفيذ برنامج مراقبة الحاويات وغيره من برامج إدارة الحدود الخاصة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الأشهر المقبلة، يتيح صندوق التبرعات المشترك لإصلاح الشرطة أيضا للجهات المانحة فرصة لدعم إنشاء المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هايتي، وكذلك توجيه المساهمات الثنائية نحوه.

71 - وفي بيئة تعجّ بالفساد والإفلات من العقاب، يكون شلل قطاع العدالة، بما في ذلك إدارة السجون، مدمرا. ومن الضروري أن تستأنف جميع محاكم البلد عملها على النحو الواجب، ليس للمضي قدما في التحقيقات في القضايا المعلقة التي لا تعد ولا تحصى والفصل فيها فحسب، بل أيضا للتعجيل بالجهود الجارية لمعالجة المشكلة الدائمة المتمثلة في الحبس الاحتياطي. وبينما يشجعني استئناف عمل اللجان المعنية بتسلسل الإجراءات الجنائية في عدة ولايات قضائية، إلا أنه من الأهمية بمكان أن يحظى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدان بالقبول وأن يدخلا حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد حل طويل الأمد لأزمة الغذاء والماء والدواء في السجون.

72 - وقد أدى تدهور الحالة الأمنية في هايتي أيضا إلى انخفاض كبير في وصول المساعدات الإنسانية وإلى الحد من إمكانية حصول جزء كبير من سكان هايتي على الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، تعرقلت جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال، وناهزت معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد مستويات طوارئ لم يسبق لها مثيل، وصار تشريد السكان أكثر تواترا وأوسع نطاقا، وأصبح تنفيذ المشاريع الرامية إلى مساعدة السكان الضعفاء أكثر تعقيدا وأعلى تكلفة.

73 - وتفاقمت الاحتياجات الإنسانية أيضا بسبب انكماش الاقتصاد الهايتي لمدة ثلاث سنوات متتالية في أعقاب صدمات متعددة. وتركز السلطات على استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين أثر الإنفاق العام والحد من تمويل المصرف المركزي للمساعدة في خفض معدل التضخم. ويمكن لاتفاق محتمل بشأن برنامج يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي أن يوفر دعما هاما للجهود التي تبذلها الحكومة وأن يساعد على بدء حلقة حميدة يمكن أن تجتذب المزيد من التمويل الخارجي الرسمي، وتزيد الاستثمار، وتستعيد النمو، وتبدأ في الحد من الفقر.

74 - ولا تزال الأمم المتحدة ثابتة في تقديم الدعم للسلطات الوطنية في سعيها إلى تفعيل السياسات العامة التي تعود بالنفع على أشد الفئات ضعفا، مثل السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتعزيز الاجتماعي التي تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؛ والسياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية، والخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.

75 - ومن الضروري كفالة الاستمرارية والتركيز في مجالات عمل المكتب المتكامل الأساسية الصادر بها تكليف. وكما أشار تقييم ولاية المكتب، تحتاج البعثة إلى موارد كافية لكي تكون في مستوى المهمة المنوطة بها ضمن سياق صعب ولكي تتصدى للتحديات المتزايدة، ولا سيما في ممارسة مساعيها الحميدة وزيادة الدعم الاستشاري الذي تقدّمه للشرطة الوطنية في الجهود التي تبذلها من أجل مكافحة عنف العصابات.

76 - وستحتاج الشرطة الوطنية إلى الدعم والالتزام المستدامين من المجتمع الدولي على المدى الطويل بهدف تحقيق تغيير تحويلي في قطاع الأمن. وهذا التحول الحاسم ضروري لاستعادة سلطة الدولة في العاصمة وفي غيرها من المناطق ولضمان أن تعمل الشرطة الوطنية على النحو الأمثل بوصفها مؤسسة خاضعة للمساءلة على الصعيد الوطني. ويهدف توسيع نطاق قدرة المكتب الاستشارية إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتوفير قدرات متخصصة إضافية للشرطة الوطنية تساعدها في معالجة مسألتي الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النارية والمخدرات، من شأنه أن يعين على مكافحة الإجرام والعصابات بفعالية في جميع أنحاء الأراضي الهايتية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تحسن الشرطة الوطنية قدرتها على التدقيق وأن تعزز أيضا مفتشيتها العامة من أجل ضمان وجود شرطة وطنية قوامها لأخلاق وعدم الانخراط في السياسة، والقدرة على التمسك بأعلى معايير العمل الشرطي. وأنا أوصي بزيادة الحد الأقصى لعدد مستشاري الشرطة المأذون بهم من 30 إلى 42 مستشارا، على أن تُستكمل هذه الزيادة بنشر مؤقت لخبراء قادرين على توفير مستوى أعلى من الخبرة في مجال الشرطة، وذلك حسب ما تقتضيه الظروف.

77 - واستنادا إلى نتائج التقييم، أوصي أيضا بتكليف المكتب المتكامل بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الدوليين من أجل دعم السلطات الهايتية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتزايدة، التي تمكن العصابات من العمل، وتقوض سلطة الدولة وتحصيل الإيرادات، وتشكل تهديدا متزايدا للاستقرار.

78 - وأخيرا، وكما أشرت في رسالتي المؤرخة 29 نيسان/أبريل 2022 (S/2022/369)، يجري وضع خطط لإنشاء ثلاث وحدات جديدة مشتركة بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تعنى بالمعلومات والتحليل؛ والتخطيط والرصد والتقييم؛ والأمن. وستعمل هذه الوحدات المشتركة على تحسين الأثر الجماعي للأمم المتحدة من خلال تعزيز التنقل والإلمام بالحالة وأمن الموظفين، مع تحقيق أوجه الكفاءة من خلال التوظيف وتوفير الموارد على نحو مشترك.

79 - وفي هذا السياق، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا.

المرفق

مؤشرات النقاط المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	*دلالته*	*الرمز*	*دلالته*
	على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (5 أهداف، 14 في المائة)		تحديات يُتوقع أن تعترض تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن الاتجاه تنازلي (8 أهداف، 22 في المائة)
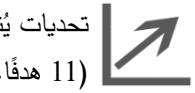	تحديات يُتوقع أن تعترض تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن الاتجاه إيجابي (11 هدفًا، 31 في المائة)		عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (5 أهداف، 14 في المائة)
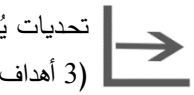	تحديات يُتوقع أن تعترض تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن الاتجاه ثابت (3 أهداف، 8 في المائة)		عدم توقع ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (4 أهداف، 11 في المائة)

النقطة المرجعية	*الهدف*	*الجدول الزمني لتحقيق الهدف*	*خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)*	*معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)*	*الاتجاه*
1: مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك المجتمع المدني، في التعاون الشامل وبناء توافق الآراء بما يفضي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة والحوكمة الرشيدة.	1-1-1 إفضاء الحوار السياسي إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة والخطوات المتعين اتخاذها مستقبلاً، بما في ذلك التمثيل الكافي للمرأة.	التاريخ الأولي: كانون الأول/ديسمبر 2020 التاريخ المعدّل: كانون الأول/ديسمبر 2022	الأطراف السياسية متفقة حاليا على أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية. ولكن لا يوجد توافق في الآراء بينها بشأن الترتيبات الانتقالية؛ وما من عملية حوار شامل جارية.	تواصل الجهات الفاعلة السياسية بذل جهود لإقامة حوار من أجل إيجاد حلول للتغلب على الأزمة السياسية، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى توافق آراء واسع بما فيه الكفاية.	

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
1-2-1	وضع ترتيبات وخريطة طريق انتقالية	لا ينطبق	لا تزال الحكومة تعمل بوصفها حكومة تصريف أعمال، وقد انتهت ولاية مجلس النواب وجزء من مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني/يناير 2020، بينما أُجِّل إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2019.	واصلت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء أرييل هنري، العمل من أجل تعزيز الحوار من خلال التواصل مع الجماعات السياسية والنقابات العمالية ورابطات قطاع الأعمال التجارية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وشمل ذلك المناقشات التي جرت مؤخرا مع ممثلي مجموعة مونتانا، من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن سبيل للمضي قدما.	↘
2-2-1	اعتماد دستور جديد لهايتي.	لا ينطبق	لا يزال دستور عام 1987 سارياً. ولم تسمح الظروف السياسية بإحراز تقدم في مبادرات الإصلاح الدستوري مؤخرا.	في حين أن هناك توافقا في الآراء بشأن ضرورة إصلاح الدستور، لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بشأن كيفية إجراء عملية الإصلاح. وتواصل الحكومة بذل الجهود من أجل التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن كيفية تنفيذ الإصلاح الدستوري.	↘
3-3-1	اعتماد إطار قانوني انتخابي جديد يحافظ على ما يوجد من أحكام تتعلق بتمثيل المرأة	كانون الأول/ ديسمبر 2020	لم يبتّ البرلمان بعد في مشروع قانون الانتخابات المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مع وجود خطط لوضع صيغة مشروع جديدة.	رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات المتأخرة، لا يزال الجدول الزمني غير واضح، ولا يزال إنشاء مجلس انتخابي جديد واعتماد إطار ينظم الانتخابات معلقين.	↘
4-4-1	زيادة الاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من مجموع النفقات بنسبة 5 في المائة من 3,72 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى 3,91 في	تشرين الأول/ أكتوبر 2020	بلغت نسبة الاستثمارات الحكومية 3,72 في المائة من مجموع النفقات في الفترة 2018/2019.	تراجعت نسبة الاستثمارات الحكومية إلى 3,67 في المائة من مجموع النفقات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022.	↘

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	المائة للفترة 2020/2019، بعد احتساب معدّل التضخم.				
2: انخراط مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية في عمليات للتشاور والتعاون واتخاذ القرار تمكّن من الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات الإجرامية والجرائم الجنسية والجنسانية.	2-1-1 اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. المستويات: (1) صياغة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (2)اعتماد الاستراتيجية؛ (3) تنفيذ الاستراتيجية.	صياغة الاستراتيجية واعتمادها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2020، وبدء تنفيذها في كانون الثاني/ يناير 2021.	تعكف اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاليا على صياغة استراتيجية وطنية بدعم من المكتب.	اعتُمدت الاستراتيجية الوطنية رسميا في 5 تموز/يوليه 2021. ورغم التحديات السياسية التي نشأت إثر اغتيال الرئيس، استؤنف عمل فرقة العمل المشتركة بين الوزارات على المستوى التقني، بفضل المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة ودورها في عقد الاجتماعات. وتعمل فرقة العمل حاليا على صياغة البرنامج الوطني بالتعاون مع المكتب المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين.	↗
	2-2-1 عدد المشاريع والتدخلات المجتمعية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي المنسقة من خلال اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	لا يوجد	أبرز تقييم منتصف المدة الذي أجراه البرنامج المشترك بين الوكالات في آذار/مارس 2022 بمشاركة البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمكتب المتكامل التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ. وكان أحد العوامل الرئيسية تفاقم النزاع في الأحياء المستهدفة الذي أثر بشكل كبير في قدرة كيانات الأمم المتحدة وشركائها المحليين على	→

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
				العمل. ورغم صعوبة هذا السياق، أُحرز بعض التقدم الذي شمل تنفيذ أعمال المرافق العامة الكثيفة العمالة في 12 مجتمعا محليا، مما أدى إلى إيجاد ما مجموعه 1905 وظائف (وهو عدد يتجاوز الهدف الأولي البالغ 1641 وظيفة)، والوصول إلى 36,2 في المائة من النساء (وهي نسبة تتجاوز الهدف الأولي البالغ 30 في المائة). وإضافة إلى ذلك، تُنفّذ أيضا أنشطة تدريب مهني تستهدف الشباب والنساء، واختير 156 مشاركا إضافيا للمشاركة في التدريب على تنظيم المشاريع (56 في المائة منهم من النساء).	
2-3-1 اعتماد وتنفيذ قوانين وأطر تنفيذية مهمة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. المستويات: (1) إعادة صياغة القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر؛ (2) وضع خط أساس وطني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ (3) اعتماد قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر.		كانون الأول/ ديسمبر 2021	أقرّ مجلس الشيوخ مشروع قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر ولكنه يحتاج لمزيد من التنقيح ليُعتمد.	في أعقاب تغيير الحكومة في تموز/يوليه 2021، تجري مراجعة أخرى لمشروع القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر بمساعدة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الإنمائي، والمكتب، والحكومة. واستعرضت حتى الآن 6 فصول من بين ما مجموعه 17 فصلا. وإضافة إلى ذلك، أقام مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات السلام شراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي لإجراء تقييم أساسي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو جارٍ حاليا.	✓

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
2-4-1 تخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لأغراض توفير الرعاية الشاملة لضحايا أعمال العنف الجنساني وحمايتهم من خلال الميزانة المراعية للمنظور الجنساني		كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تخصص ميزانية محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني.	لم تُرصد لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني أي مخصصات محددة في الميزانية حتى الآن. بيد أنه أحرز تقدم في جوانب أخرى من الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتلقى 30 مديرا تقنيا من 5 وزارات ومؤسسات، من بينها وزارة التخطيط والتعاون الخارجي، ووزارة العدل والأمن العام، والشرطة الوطنية الهايتية، والمديرية العامة للحماية المدنية، ومكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان، تدريبا على مبادئ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وإدماج العنف ضد النساء ومفاهيم الفتيات في القوانين المالية. وزود الأفراد أيضا بدليل منهجي وبالدعم التدريبي لمساعدتهم على وضع مقترحات ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك تخصيص تمويل لمنع العنف المرتكب ضد النساء والفتيات والتصدي له. وستستفيد مجموعة ثانية من الوزارات القطاعية ومؤسسات الدولة من بناء القدرات خلال شهر حزيران/يونيه 2022.	

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
2-4-2	اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك نصُّه على كفالة توفير التمويل الحكومي لأغراض منع العنف الجنساني والتصدي له.	التاريخ الأولي: كانون الأول/ ديسمبر 2021 التاريخ المعدّل: حزيران/يونيه 2022	اعتمد مجلس الشيوخ عدة مواد من الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف ضد المرأة والفتاة.	بغية دعم الإطار القانوني الجديد المقترح للعنف الجنساني، يقدم شركاء الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى النظراء الحكوميين للمساعدة في تقييم الإطار مقابل المعايير الدولية للقضاء على العنف الأسري وحماية الفئات المهمشة ووضع سياسات جديدة تتمشى مع ذلك. ودُرّب 30 مديرا من كبار المديرين من 6 وزارات رئيسية، إضافة إلى أكثر من اثني عشر مديرا إداريا بلديا. وقد بدأ هذا العمل في عام 2021، ومن المخطط أن يستمر حتى حزيران/يونيه 2022.	
3-4-2	إطلاق مبادرة تسليط الضوء وتنفيذها.	حزيران/يونيه 2020	وُوفق على مبادرة تسليط الضوء في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.	ويجري حاليا تنفيذ المرحلة 1 من المبادرة. وقد أسهمت مبادرة تسليط الضوء في تعزيز القدرة على توفير خدمات المساعدة القانونية الجيدة إلى 20 منظمة معنية بحقوق المرأة وإلى مقدمي خدمات المساعدة القانونية للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات، من بين نتائج هامة أخرى حققتها. وإضافة إلى ذلك، أُعدّ دليل عن الممارسات الجيدة في مجال المساعدة القانونية المقدمة إلى النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنساني في هايتي لفائدة المنظمات النسائية، في حين طالت حملة إعلامية بشأن نظام المساعدة القانونية في هايتي 3 550 شخصا، تتجاوز نسبة النساء والفتيات منهم 60 في المائة.	

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	2-5-1 انخفاض معدل الجرائم حسب المنطقة بنسبة 5 في المائة في المناطق التي يقل فيها وجود سلطات الدولة والمناطق المحددة أنها بؤر توتر، باتخاذ سيتي سوليئ، ومارتيسان، ولاسالين، وكروا دي بوكي، وبيل إير مناطقَ تجريبية. الهدف: سيتي سوليئ: 8,55 حوادث شهريا؛ مارتيسان: 9,5 حوادث شهريا؛ لاسالين: 2,85 حادثا شهريا؛ كروا دي بوكي 22,8 حادثا شهريا؛ بيل إير: 3,8 حوادث شهريا	كانون الأول/ ديسمبر 2020	كانون الأول/ديسمبر 2019: سيتي سوليئ: 9 حوادث؛ مارتيسان: 10 حوادث؛ لاسالين: 3 حوادث؛ كروا دي بوكي: 24 حادثا؛ بيل إير: 4 حوادث	لم يعد لدى المكتب المتكامل القدرة على رصد هذا المؤشر.	△
3: أداء الشرطة الوطنية والمؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدل ومكافحة الفساد لعملها بموجب الأطر القانونية والإدارية المحسَّنة وآليات الرقابة.	3-1-1 تخصيص نسبة 7 في المائة على الأقل من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية في كل سنة مالية.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	نسبة 6,6 من الميزانية الوطنية مخصّصة للشرطة الوطنية، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017	خصصت الحكومة 7,92 في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية الهايتية في السنة المالية 2021-2022 مقارنة بنسبة 7,7 في المائة للسنة المالية 2020-2021، وفقا لمرسوم الميزانية المنشور في 16 أيار/مايو 2022.	✓

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
3-2-1	أُنشئ في مقاطعة كاب هايسيان مكتب قادر على أداء مهامه تابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية.	كانون الأول/ديسمبر 2020	لا يؤدي مكتب المقاطعة التابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية مهامه بعدُ.	افتتح مكتب المقاطعة التابع للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في كاب هايسيان في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفتح أبوابه في كانون الأول/ديسمبر 2020. وبين كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، فُتحت 99 قضية وأُغلقت 15 قضية منها وأُرسلت إلى مكتب التفتيش المركزي في بورت أو برنس. وأحيلت قضايا تتعلق بأربعة ضباط شرطة إلى المدعين العامين من أجل توجيه الاتهام إليهم.	✓
3-2-2	اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد	كانون الأول/ديسمبر 2021	انتهى سريان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2009-2019؛ ولم توضع استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد.	لم تبلّغ الحكومة التي تولت السلطة في 20 تموز/يوليه 2021 بعد عن نيتها اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد.	!
3-3-1	زيادة نسبة أفراد الشرطة إلى السكان بحيث تصل إلى 1,40 شرطي لكل 1 000 نسمة	كانون الأول/ديسمبر 2021	1,33 شرطي لكل 1 000 نسمة	اعتبارا من 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ قوام قوات الشرطة الوطنية 15 459 ضابطا، منهم 12 800 ضابط في الخدمة الفعلية. ونتيجة لذلك، تبلغ نسبة أفراد الشرطة إلى عدد السكان حاليا 1,28 شرطي لكل 1 000 نسمة، في حين تبلغ هذه النسبة فيما يتعلق بأفراد الشرطة العاملين 1,06 ضابط شرطة لكل 1 000 نسمة فقط.	↘
3-3-2	ارتفاع النسبة المئوية لضابطات الشرطة إلى 11 في المائة	كانون الأول/ديسمبر 2021	تبلغ نسبة النساء 10,5 في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية.	اعتبارا من 30 نيسان/أبريل 2022، بلغ تمثيل المرأة في القوى العاملة في الشرطة 11,06 في المائة (1 711 امرأة من مجموع القوى العاملة المكونة من 15 459 ضابطا).	✓

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	3-3-3 إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية وتشغيلها في 13 ولاية قضائية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تُنشئ بعد أي مكاتب للمساعدة القانونية بموجب قانون المساعدة القانونية الجديد.	أُنشئ مكتب إضافي واحد للمساعدة القانونية في بورت أو برنس في آذار/مارس 2022، ليصل العدد الإجمالي لمكاتب المساعدة القانونية العاملة إلى 8 مكاتب.	
	3-4-1 اعتماد 6 سجون باعتبارها مراعية للمعايير الدولية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	حصلت 4 سجون على الاعتماد في تموز/يوليه 2019	أُجريت زيارات إلى 8 سجون إضافية خلال الفترة الفاصلة بين أيلول/سبتمبر 2021 ونيسان/أبريل 2022. بيد أن السجون لا تستوفي المعايير اللازمة للتصديق على أنها تتماشى مع المعايير الدولية.	
	3-5 بحلول عام 2020، كانت نسبة 70 في المائة أو أقل من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي (مصنفة حسب نوع الجنس والعمر)	كانون الأول/ ديسمبر 2020	1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019: 75 في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي.	حتى 19 أيار/مايو 2022، بلغت نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم 82,55 في المائة (399 9 سجينا من أصل 386 11 سجينا)، وبلغ معدل إشغال الزنزانات 284,2 في المائة. وشملت هذه الأرقام 404 نساء و 241 صبيا و 18 فتاة.	
4: قيام المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان) ومنظمات المجتمع المدني بحماية وتعزيز وكفالة احترام حقوق	4-1-1 اعتمادُ خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المنجز من قِبَل مجلس حقوق الإنسان، وتنفيذُ الحكومة تدريجياً ما نسبته 50 في المائة	كانون الأول/ ديسمبر 2021	تهدف خطة العمل للفترة 2019-2021 إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لهايتي لعام 2016 رهن موافقة السلطة التنفيذية عليها.	اعتُمدت خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان، التي تتضمن توصيات من الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016، ولكن الحكومة الهايتية لم توافق على الخطة حتى الآن، على الرغم من الدعم الذي قدمه المكتب.	

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
الإنسان والحريات الأساسية وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.			من التوصيات، بما فيها ما يتعلق بالقضايا الجنسانية.		
	4-2-1 التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية لمكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان للفترة 2019-2024، بما في ذلك دمج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تُتّخذ أي تدابير بعد لتنفيذ الاستراتيجية	نُفّذت الاستراتيجية الوطنية لمكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان للفترة 2021-2022 بنسبة 40 في المائة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بدمج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية.	→
	4-3-1 عدد حالات الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لوحقت قضائياً	كانون الأول/ ديسمبر 2021	في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، جرى التحقيق فيما يقدر بنحو 77 في المائة من القضايا، وجرت محاكمة 12 في المائة منها. ولم يصدر حكم قضائي حتى الآن في أي من القضايا التي تجري محاكمتها والبالغة نسبتها 12 في المائة.	في الفترة من آب/أغسطس 2021 إلى آذار/مارس 2022، أبلغت البعثة عن 71 حالة انتهاك لحقوق الإنسان ارتكبها ضباط الشرطة. ولا تزال جميع التحقيقات جارية من جانب المفتشية العامة للشرطة الهايتية. ولم تُنجز التحقيقات إلا في 11 حالة. وأحيلت 6 قضايا إلى مكتب المدعي العام.	→
	4-4-1 نشر منظمات المجتمع المدني الهايتية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان 10 تقارير، بما فيها تقارير متعلقة بالقضايا الجنسانية.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	نشرت منظمات المجتمع المدني ما مجموعة 47 تقريراً خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي دامت سنتين.	نشرت منظمات المجتمع المدني الهايتية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان 21 تقريرا، بما في ذلك عن القضايا الجنسانية.	✓

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
5: إتاحة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص إمكانية وصول الشباب والنساء والفئات الضعيفة إلى فرص العمل اللائق، بما في ذلك الوظائف والتعليم والتدريب، بما يسهم في الحد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة دوافع عدم الاستقرار وانعدام المساواة.	5-1-1 تشغيل صناعة النسيج 63 000 فرد.	كانون الأول/ ديسمبر 2021	تشغِّل صناعة النسيج حالياً 54 000 فرد	حتى آذار/مارس 2022، كانت صناعة النسيج تشغّل 56 410 أفراد.	→
	5-2-1 اعتماد السلطات الوطنية والمحلية تدبيرَيْن على الأقل للتشجيع على إدماج المرأة في سلاسل الإمداد العالية القيمة في سياق الزراعة المستدامة	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لا يوجد أي تدبير	أطلق البنك المركزي (بنك جمهوري هاتي) صندوق ضمان لرائدات الأعمال في 3 شباط/فبراير 2022 لتحسين فرص النساء اللواتي يرغبن في تطوير الأعمال التجارية في الحصول على التمويل، بما في ذلك اللاتي يعملن في مجال الزراعة المستدامة. وسيسهم تعزيز حصول المرأة على الائتمان في الحد من ضعفها ودعم الاستثمار في مهارات المرأة وتعليمها.	↗
	5-3-1 وضعُ السلطات الهايتية وتنفيذُها برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع	كانون الأول/ ديسمبر 2021	عدم وجود حكومة مصدّق عليها من البرلمان يعني أن هايتي غير قادرة حالياً على الالتزام بإنجاز إصلاحات اقتصادية.	يخوض خبراء صندوق النقد الدولي مناقشات مع السلطات بشأن إمكانية تنفيذ برنامج يتابعه خبراء الصندوق لمدة 12 شهرا. وسيساعد البرنامج المقترح على بناء القدرات، ودعم الجهود الرامية إلى الحد من التضخم، وزيادة النمو، وتعزيز أطر	↗

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بالموضوع.			السياسات المالية والنقدية، ومواصلة معالجة مكامن الضعف في مجال الحوكمة، ومكافحة الفساد. وسيسعى إلى إطلاق حلقة حميدة للحد من الهيمنة المالية للحكومة مع إفساح المجال للإنفاق الذي تشتد الحاجة إليه على الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية والبنى التحتية والأمن. والمضي قدما في إصلاحات البرنامج أمر بالغ الأهمية لتقليص مستويات الفقر المرتفعة أصلا التي تفاقمت بسبب تصاعد العنف المتصل بالعصابات خلال الأشهر الـ 6 الماضية.	
6: تعزيز مؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تكفل تقديم خدمات أساسية تتسم بالجودة في أوساط المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً إليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه ما يهددها من أخطار متصلة بالمناخ، بسبل منها إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر.	6-1-1 إنجاز التعداد الخامس للسكان والمساكن في هايتي، بما في ذلك إنجاز مرحلة ثانية مكرّسة لتعزيز ثقافة استخدام البيانات الإحصائية، ولتوطيد النظام الإحصائي الوطني	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنجزت جميع الأنشطة التحضيرية اللازمة قبل القيام بالحصر التعدادي الرئيسي، بما في ذلك عمليات المسح والتعداد التجريبي وشراء المعدات.	اكتملت المرحلة التحضيرية للتعداد السكاني، ولم يتبق سوى مرحلة التعداد، التي تستلزم ما لا يقل عن 3 أشهر في بيئة آمنة وسلمية لتنفيذ هذه العملية. ونتيجة للتأخيرات المتصلة بانعدام الأمن في بدء مرحلة التعداد، قد يلزم إعادة النظر في بعض الأعمال التحضيرية المنجزة وتعديلها بمجرد السماح بالتعداد.	↘

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
6-2-1	زيادة نسبة السكان المستفيدين من مصادر إمدادات مياه محسَّنة لتبلغ 79 في المائة	تموز/يوليه 2023[أ]	تستفيد نسبة 73,4 في المائة من السكان حالياً من مصادر إمدادات مياه محسَّنة.	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/أغسطس 2020.	△
6-2-2	تغوّط نسبة 15 في المائة من السكان في المناطق الريفية ونسبة 2 في المائة من السكان في المناطق الحضرية في العراء	تموز/يوليه 2023[أ]	المناطق الريفية: 36 في المائة، المناطق الحضرية: 10 في المائة	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/أغسطس 2020.	△
6-3-1	نسبة 30 في المائة من السكان معرّضة لانعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/ انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	كانون الأول/ ديسمبر 2021	نسبة 35 في المائة من السكان تعاني حاليا من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة (المرحلة 3+/انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	تواجه نسبة 45 في المائة من السكان حاليا انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة (المرحلة 3+/انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	!
6-4-1	ما عدده 397 حالة وفاة نفاسية لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ.	تموز/يوليه 2023[أ]	529 حالة وفاة وفقا للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017.	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/أغسطس 2020.	△
6-4-2	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من 81 حالة وفاة لكل 000 1 حالة ولادة مولود حيّ.	تموز/يوليه 2023 [أ]	81 حالة وفاة لكل 000 1 حالة ولادة مولود حيّ وفقا للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017.	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/أغسطس 2020.	△

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	6-5-1 11 مركزاً للطوارئ قيد العمل (مركز واحد على الصعيد الوطني و 10 مراكز على صعيد المقاطعات).	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنشئ 11 مركزا ولكن لم تتحسّن قدرة أي منها على تنسيق الاستجابة للكوارث (يُعرّف تحسُّن القدرة على أنه تلقي التدريب على الإدارة والعمل بمعدات وأدوات رئيسية، منها خطة طوارئ نموذجية ودليل تشغيل موحد).	خلال الربعين الأخيرين من عام 2021، تلقت مراكز الطوارئ الـ 10 العاملة على مستوى المقاطعات أنظمة طاقة شمسية كهروضوئية وعدد إسعافات أولية خاصة بنوع الجنس لإدارة الطوارئ. وتلقت 4 مراكز، من بينها المركز على المستوى الوطني، مواد للتنسيق والتواصل والتدخل في تنفيذ عمليات الإنقاذ عند الحاجة. وتلقت 3 مراكز على مستوى المقاطعات في شبه الجزيرة الجنوبية والمركز على المستوى الوطني دعما لوجستيا كبيرا في أعقاب الزلزال الذي هزّ البلد في 14 آب/أغسطس 2021، لتمكينها من إدارة الاستجابات لحالات الطوارئ على نحو أفضل. ولزيادة تعزيز أساس السياسة العامة للاستجابة لحالات الطوارئ، نُقّح الدليل التشغيلي للأمانة الدائمة لإدارة مخاطر الكوارث، ويجري إعداده للمصادقة النهائية عليه. وإضافة إلى ذلك، تجري الاستعدادات لإجراء 3 تمارين محاكاة على الصعيد الوطني، من شأنها أن تساعد في تنقيح البروتوكولات والإجراءات وخطط الاستجابة الوطنية لإدارة الأخطار الرئيسية، بما في ذلك الزلازل وأمواج تسونامي والفيضانات وتحركات الأراضي.	✓

النقطة المرجعية	الهدف	الجدول الزمني لتحقيق الهدف	خط الأساس في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ما لم يُحدّد خلاف ذلك)	معلومات مستكملة في 1 نيسان/أبريل 2022 (أو حسبما يحدّد خلاف ذلك)	الاتجاه
	6-6-1 المسار 1: معدل حالات الإصابة بالكوليرا المشتبه فيها أقل من 0,01 لكل 000 1 نسمة (هدف الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا لعام 2022)	التاريخ الأولي: كانون الأول/ ديسمبر 2022 التاريخ المعدّل: شباط/فبراير 2022 3 سنوات لا حالات.	نسبة 0,06 حالة لكل 000 1 نسمة.	لم يبلغ عن أي حالات إصابة بالكوليرا مؤكدة مختبريا في أي مكان في هايتي، لمدة تزيد على 3 سنوات متتالية. بيد أن إعلان القضاء على انتقال الكوليرا عملية تقنية تسترشد بفرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا الموجودة في جنيف والمنضوية في منظمة الصحة العالمية. وخلال الأسابيع والأشهر المقبلة، ستعمل السلطات الهايتية، بدعم من الأمم المتحدة، مع فرقة العمل العالمية بهدف استعراض البيانات، وإعادة النظر في خطط الطوارئ، وتوثيق الدروس المستفادة، وضمان فعالية ومتانة نظم مراقبة الأوبئة.	☑
	6-6-2 المسار 2: تنفيذ 20 مشروعاً مجتمعياً في المناطق المتضررة من الكوليرا.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	أُنجزت 5 مشاريع في عام 2019 في إطار مبادرة تجريبية. ومن المشاريع المجتمعية العشرين المقرر تنفيذها في إطار توسيع عدد المشاريع، أتمّ 18 مجتمعاً محلياً المشاورات لتحديد المشاريع، بينما لم يبدأ مجتمعان محليان عملية التشاور بعد	خلال الربعين الأخيرين من عام 2021، أُجري ما مجموعه 37 استشارة مجتمعية في مجالات التنفيذ الـ 5. وأُنشئت 5 منصات مجتمعية لتيسير تنفيذ 41 مشروعا من المشاريع الصغيرة المحتملة المختارة التي حددتها المجتمعات المحلية. ويضطلع حاليا بـ 7 عمليات للتوصل إلى اتفاقات بشأن تنفيذ مشاريع صغيرة تركز على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والكهرباء ومياه الشرب.	☑

(أ) يرجى الانتباه إلى أن هذا الهدف يستند إلى الأداة الإحصائية المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تصدر كل خمس سنوات بشأن معدلات الوفيات والاعتلال والانتفاع بالخدمات. وإلى حين الإصدار المقبل، ستُتاح تحديثات استناداً إلى مصادر أخرى.